السياسات بشأن فيروس كورونا المستجدّ والاستجابات المؤسّساتية له في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

تونس*

الملخّص

كانت تونس من بين الدول الأفضل أداءً في خلال الموجة الأولى من جائحة فيروس كورونا المستجدّ. ومع استمرار الفيروس بعد الأشهر القليلة الأولى، واجهت البلاد صعوبات للوصول إلى التوازن الأنسب بين الحدّ من أبعاد الجائحة الصحّية وأبعادها الاقتصادية. وبدأت الحكومة بالتخفيف من القيود الاقتصادية في مايو وأعادت فتح الحدود في يونيو، ممّا أدّى إلى ارتفاع حادّ في الإصابات تحوّل في نهاية المطاف إلى موجة ثانية أكبر بكثير. ومن المتوقّع أن تبلغ الموجة أوجّها في أواسط ديسمبر لتتراجع بعد ذلك بعد أن ينال قسم من السكّان اللقاح (يُحتمل أن يكون ذلك في ربيع 2021). إلى ذلك الحين، تضغط الإصابات والوفيات المتزايدة على نظام الرعاية الصحّية في تونس بشكل يتخطّى قدرته وتضيف ضغطاً اقتصادياً على شعب يعاني أصلاً.

عند بروز الموجة الأولى من جائحة فيروس كورونا المستجدّ بين مارس وسبتمبر 2020، استجابت الحكومة التونسية بسرعة عبر اللجوء إلى مجموعة شاملة من الإجراءات، بما فيها إغلاق الحدود والمدارس وإغلاق البلاد وحظر تجوّل ليلي. وتمّ تطبيق هذه الإجراءات بفعالية وإعلام السكّان بها بشكل واسع. نتيجة لذلك، ومقارنة بالكثير من الدول المجاورة، تمكّنت تونس من السيطرة بنجاح على التهديد الوبائي الأوّلي الذي شكّلته الجائحة، إذ قارع انخفاض أرقام الوفيات للفرد الواحد فيها الدولَ الرائدة عالمياً مثل أستراليا وكوريا الجنوبية. وكان لها معدّلُ الوفيات الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإقراراً باستجابتها الفعّالة للجائحة، بدأ الاتّحاد الأوروبي برفع القيود على المسافرين الوافدين من تونس في أواخر يونيو.

وقد استفادت تونس من قوّة النظام الصحّي بشكلٍ عام في البلاد، الذي هو من الأنظمة الصحية الأكثر تقدّماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي تونس مؤسّسات قائمة قوية تمكّنت من التعامل مع الجائحة، ولا سيّما المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدّة الذي تمّ تأسيسه في العام 2005 تحت إشراف وزارة الصحّة. وتشمل الهياكل القائمة أيضاً لجانا وطنية وجهوية مكلفة بتفادي الكوارث والاستجابة لها.

* أعدّت هذه الحالة لمركز بروكنجز الدوحة ياسمينة أبو الزهور ونجلاء بن ميمون. تودّ المؤلفتان شكر حكيم بن حمودة لملاحظاته القيّمة وأندرو ليتزكوس لدعمه في التصميم الغرافيكي.

وتمكّنت هذه المؤسّسات من العمل مع لجنة خاصّة أنشأتها الحكومة حملت اسم الهيئة الوطنية لمجابهة فيروس كورونا بهدف السيطرة على التفشّي وحصر الإجراءات المتّخذة. وتركّز هذه الهيئة بشكل أساسي على النواحي الوبائية، فتنسّق النشاطات بين مختلف المؤسّسات وضمن ولايات البلاد الأربع والعشرين. أما على المستوى المحلّي، فقد أسّست المجالس البلدية لجانَ أزمات محلّية عملت مع منظّمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية على تحسين استجابات الحكومة المحلّية للجائحة.

وتمكّن النظام الصحّي العام في تونس من التصدّي للجائحة في المرحلة الأولى، ومردّ ذلك جزئياً إلى أنّ عدد الإصابات كان محدوداً. وعقب هذا النجاح الأوّلي، رزحت الحكومة تحت الضغط لإعادة فتح الاقتصاد، وهذا ما فعلته في نهاية المطاف. لكن بسبب إجراءات التباعد الاجتماعي الأقلّ صرامة وإعادة فتح الحدود، شهدت تونس ارتفاعاً سريعاً في عدد الإصابات اليومية على امتداد فصل الصيف. ففي 23 أكتوبر، سجّلت البلاد رقماً قياسياً في عدد الإصابات الجديدة (1775 إصابة). ومن أصل عدد الحالات المؤكّدة في هذا التاريخ والبالغ 52,399 حالة، سُجّلت 51,231 منها بعد أن فتحت تونس حدودها أمام الرحلات الجوّية الدولية في 27 يونيو. وحتّى 8 ديسمبر، بلغ مجموع عدد الإصابات في تونس 105,445 إصابة ومجموع حالات التعافي 80,082 حالة ومجموع حالات الوفاة 3,668 حالة. وضغَط الازدياد في الإصابات بشدّة على قطاع الصحّة العامة ولم يعد قادراً على التعامل مع أعداد الإصابات المتزايدة لأنّ وحدات العناية الفائقة في معظم المستشفيات الحكومية بلغت قدرة استيعابها القصوى. وفي الوقت الراهن، يكبّد مريض فيروس كورونا المستجدّ الدولة 583 دولاراً في اليوم (801 دولار إن كان بحاجة إلى أكسيجين).[1] وعند هذه المرحلة، باتت قدرة الحكومة على الاستجابة متأخّرة وترزح تحت الضغط بشكل متزايد.

وسلّطت تأثيرات الموجة الثانية من الجائحة الضوء على عيوب بارزة في نظام الرعاية الصحّية التونسي، بما في ذلك: تفاوت اجتماعي بين المناطق الداخلية والساحلية وفجوة في خدمات الصحّة العامة المتخصّصة ومؤسّسات صحّة عامة منهَكة. وتقدّم منشآت الصحّة العامة خدمات وقائية مجّانية لكلّ التونسيين بغضّ النظر عن دخلهم، وأكثر من 90 في المئة من المواطنين يحظون بتغطية عبر برنامج مساعدة طبّية مجّاني أو عبر نظام تأمين صحّي مُساهِم. بيد أنّ نظام الرعاية الصحّية التونسي يعاني تبايناً جغرافياً في توزيع الموارد (بما في ذلك الأطباء الاختصاصيون وموظّفو الإنعاش وخدمات الكشف ووحدات العناية الفائقة وقدرة الوصول إلى المستشفيات والنزول فيها) يميل لصالح المدن الكبرى والمدن الساحلية أكثر من المناطق الداخلية الريفية.

وطوال فترة الجائحة، واجهت تونس عواقب اقتصادية أضرّت بشكل كبير باقتصاد البلاد الضعيف أصلاً. فبحلول نهاية العام 2020، من المتوقّع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة تتراوح بين 3,9 و6 في المئة، وقد تتراجع

موارد الدولة أكثر من 1,753 مليار دولار. ويُقدّر أن يرتفع معدل البطالة ما بين 3,9 و 9,1 نقاط مئوية مقارنة بمعدّل العام 2019، وقد يرتفع معدّل الفقر المالي ب 4 نقاط مئوية. للحدّ من بعض هذه التداعيات، طرحت الحكومة عدداً من المبادرات ورُزم الدعْم من ضمنها تخفيضٌ بمقدار نقطة واحدة في معدّلات الفوائد الأساسية والتخفيفُ من نسب القروض إلى الإيداعات في المصارف وتأسيسُ صندوق ضمانات لشركات القطاع الخاص. وأجّلت الحكومة أيضاً تسديد ضرائب الشركات وسهّلت تسديد ائتمانات الضريبة على القيمة المضافة وأجّلت الغرامات على تسديد الضرائب. كذلك، خصّصت تحويلاً نقدياً يُدفع مرّة واحدة لعمّال القطاع غير الرسمي وسلّمت رُزم دعم للمجموعات الهشّة ووزّعت منحاً للعمّال الذين يواجهون خطر فقدان عملهم.

على الرغم من هذه المبادرات المهمّة لدعم القطاع الخاص في بداية الجائحة، عرقلت العقبات الإدارية تطبيق الكثير من هذه الإجراءات. ومع أنّ الحكومة أعلنت عن خطّتها للتعافي الاقتصادي في يوليو، لم يتمّ تطبيق الخطّة بعد. ومع ازدياد المطالب الاجتماعية في المناطقة المُهمَّشة مع تقدّم الموجة الثانية، ستواصل الحكومة مواجهة الصعوبات في التخفيف من الضغوط الاقتصادية وحماية الأرواح على حدّ سواء.

معلومات عامة (حتّى 8 ديسمبر 2020)

المؤشر[2]	8 ديسمبر
حالات إصابة مؤكدة بفيروس كورونا المستجدّ	105,445
حالات وفاة مرتبطة بفيروس كورونا المستجدّ	3,668
حالات تعافي من فيروس كورونا المستجدّ	80,082
فحوصات أجريت لرصد فيروس كورونا المستجدّ	490,874

المصدر: وزارة الصحّة التونسية وOur World in Data

تعطي الرسوم البيانية أدناه لمحة عن جهود تونس لمحاربة جائحة فيروس كورونا المستجدّ، وتبيّن مقارنةً للأداء والنتائج نسبةً إلى الدول الأخرى التي تمّ النظر في أمرها في هذه السلسلة حين يكون للأمر علاقة. ويقارن الرسمان 1 و2 النتائج من ناحية الحالات المؤكّدة والوفيات الإجمالية على امتداد فترة الجائحة. ويوثّق الرسم البياني 3 توسّع الفحوصات التي أجرتها تونس مع مرور الزمن. ويقارن الرسم 4 صرامة الاستجابات الحكومية للجائحة مع مرور الزمن باستخدام مؤشّر الصرامة في متعقّب أكسفورد لاستجابة الحكومات لفيروس كورونا المستجدّ (Oxford COVID-19 Government Response Tracker's Stringency Index). وهذا المؤشّر قياسٌ مُركّب للاستجابات مرتبط بإغلاق المدارس وإغلاق الأعمال ومنع السفر، مع أنّه لا ينبغي اعتباره مؤشّراً *لفعالية* الاستجابة الحكومية. وباللجوء إلى هذا المؤشّر، يتعقّب الرسم البياني 5 صرامة استجابة السياسات التونسية مقابل الإصابات المؤكّدة اليومية، ممّا يسمح بتحليل طريقة تغيّر سياسات الإغلاق تبعاً للتغيّرات في عدد الإصابات.

الرسم البياني 1: الإصابات المؤكّدة بفيروس كورونا المستجدّ لكلّ مليون شخص في تونس[3]

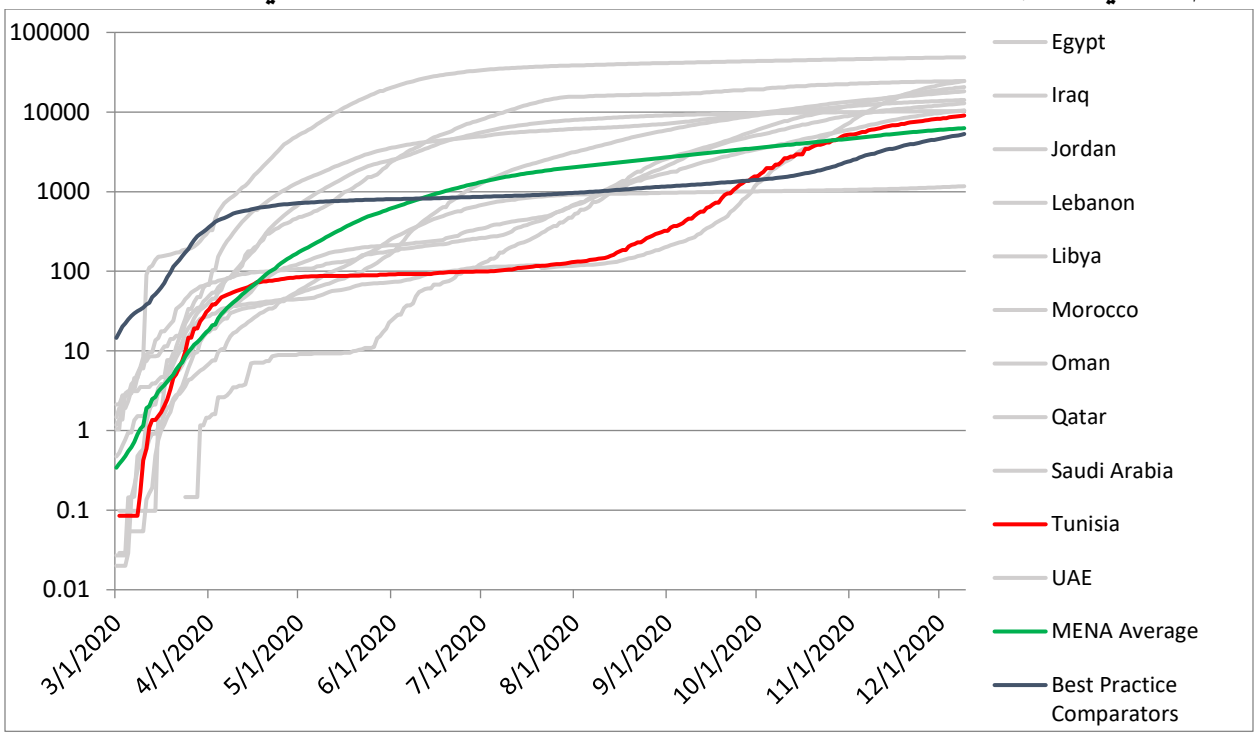

المصدر: Our World in Data

ملاحظة: متوسّط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو متوسّط مُرجَّح حسب السكّان لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لها بيانات، من بينها الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعُمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس وتركيا والإمارات العربية المتّحدة واليمن. ومتوسّط مقارِنات الممارسات الفضلى هو متوسّط مرجَّح حسب السكّان لأستراليا والدانمارك وألمانيا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية وفيتنام. لمقارنة دول محدّدة واردة في هذا الرسم البياني، على القارئ مراجعة دراسات الحالة للدول ذات الصلة في سلسلة المنشورات هذه.

الرسم البياني 2: الوفيات جرّاء فيروس كورونا المستجدّ لكلّ مليون شخص في تونس[4]

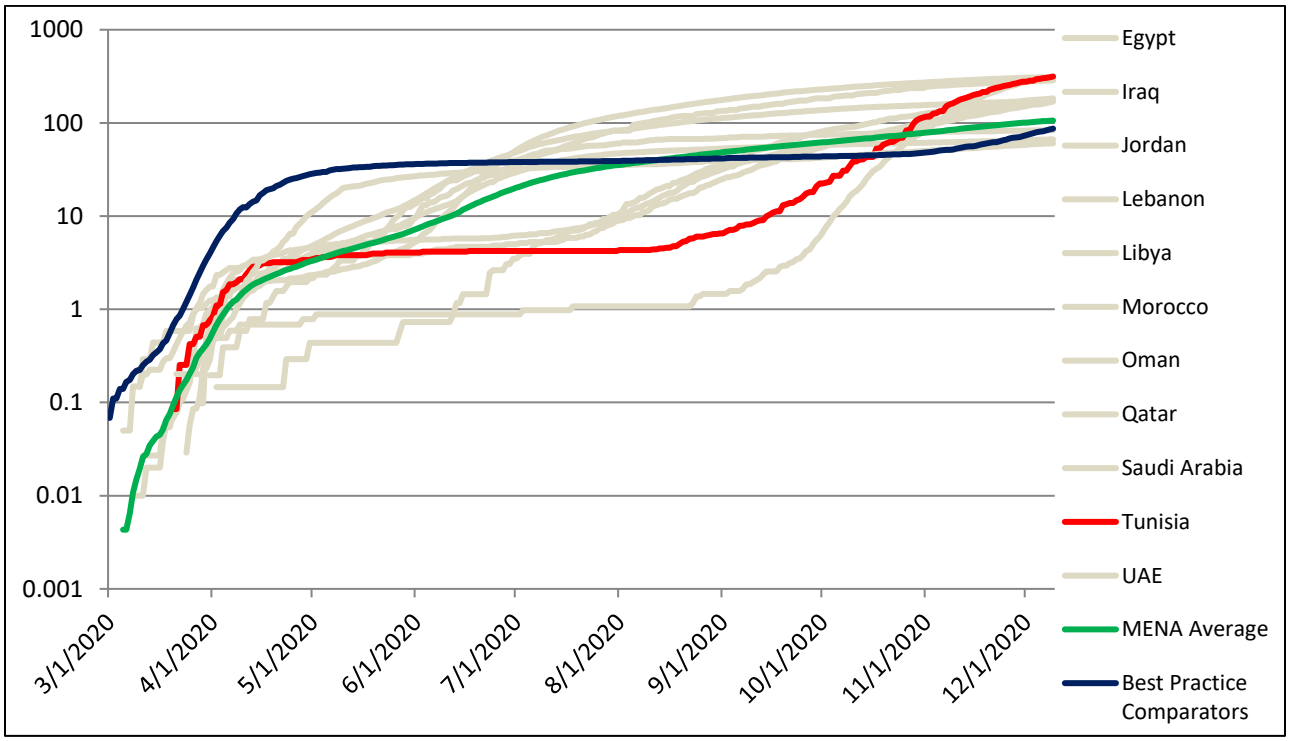

المصدر: Our World in Data

ملاحظة: متوسّط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو متوسّط مرجّح حسب السكّان لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لها بيانات، من بينها الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعُمان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس وتركيا والإمارات العربية المتّحدة واليمن. ومتوسّط مقارِنات الممارسات الفضلى هو متوسّط مرجّح حسب السكّان لأستراليا والدانمارك وألمانيا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية وفيتنام. لمقارنة دول محدّدة واردة في هذا الرسم البياني، على القارئ مراجعة دراسات الحالة للدول ذات الصلة في سلسلة المنشورات هذه.

الرسم البياني 3: الفحوصات لرصد فيروس كورونا المستجدّ في تونس[5]

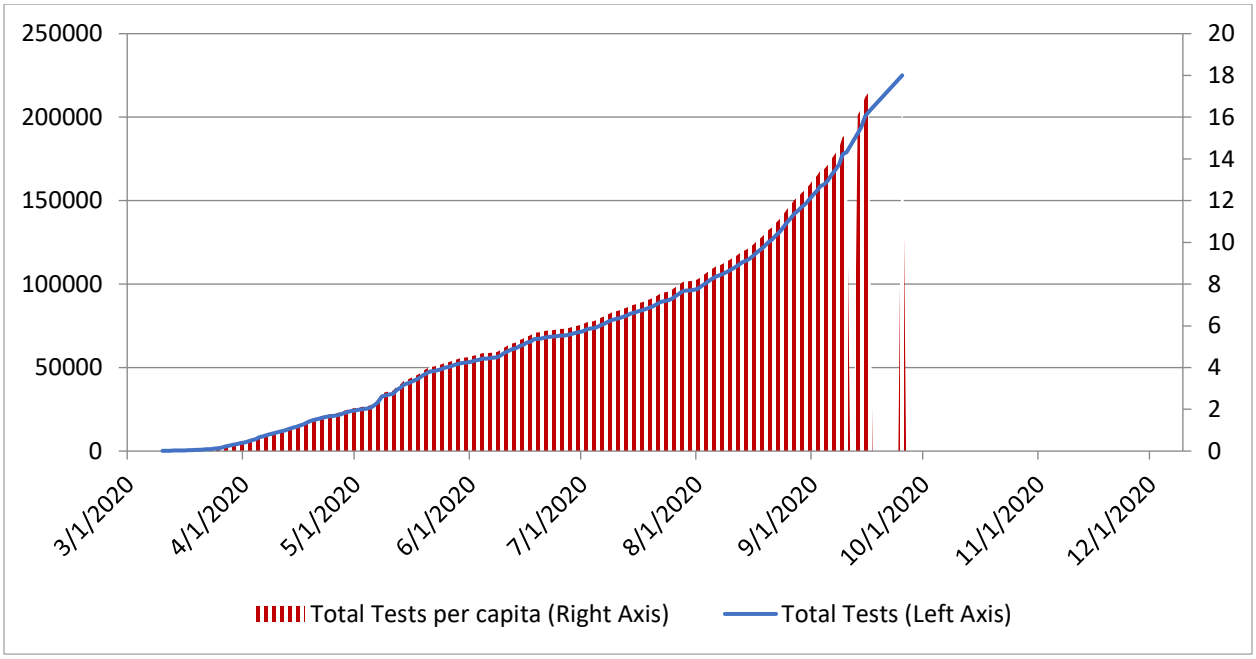

المصدر: Our World in Data

الرسم البياني 4: صرامة استجابة تونس لفيروس كورونا المستجدّ[6]

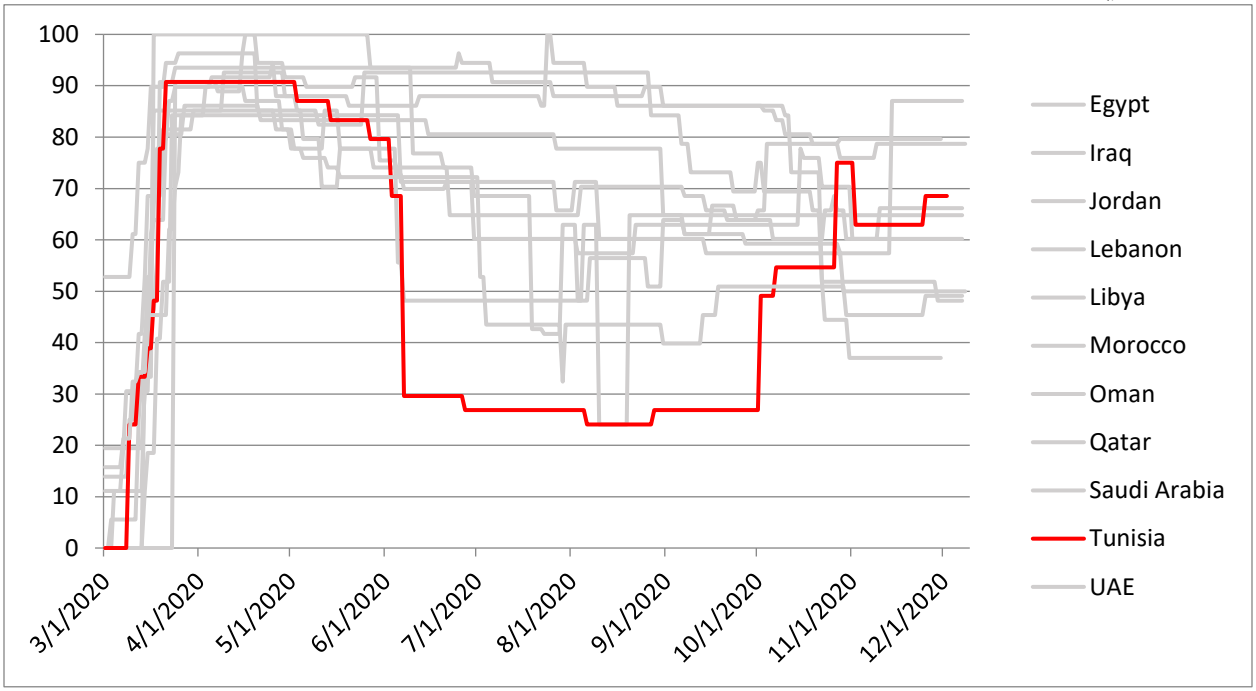

المصدر: متعقّب أكسفورد لاستجابة الحكومات لفيروس كورونا المستجدّ

ملاحظة: في مؤشّر الصرامة، تشير علامة 100 إلى المقاربات الأكثر صرامة لعمليات الإغلاق.

الرسم البياني 5: صرامة استجابة تونس لفيروس كورونا المستجدّ مقابل الإصابات اليومية[7]

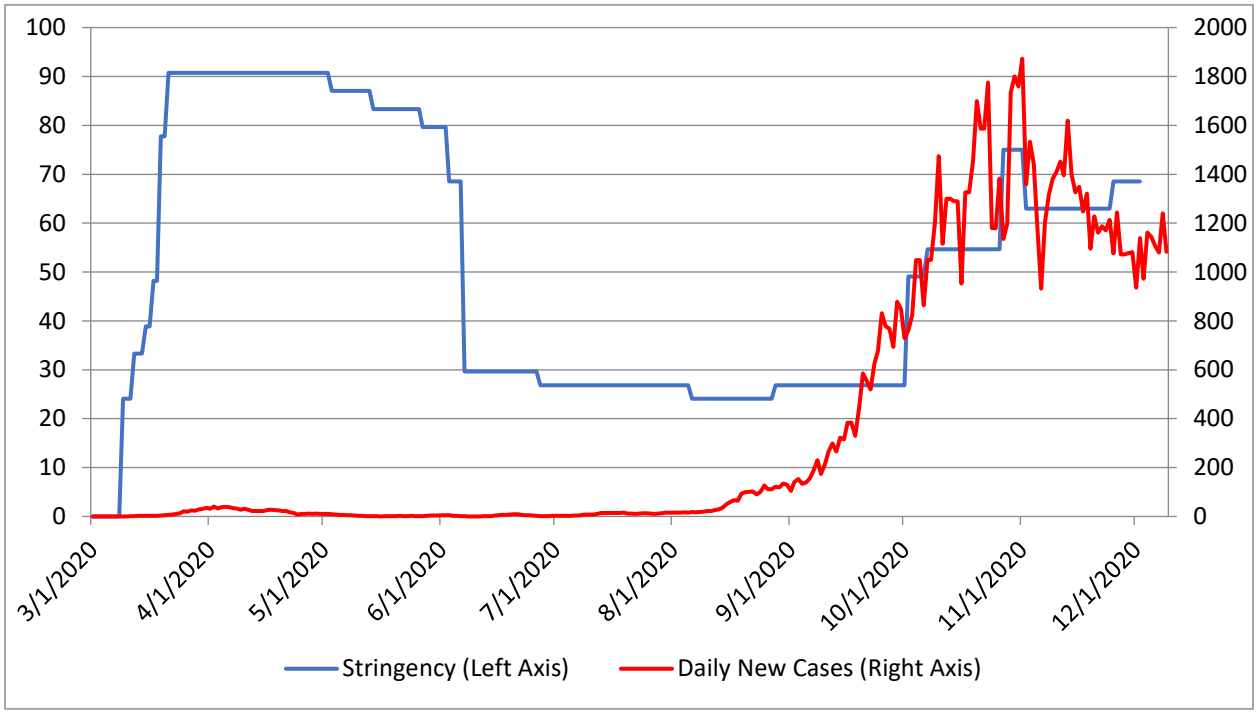

المصدر: متعقّب أكسفورد لاستجابة الحكومات لفيروس كورونا المستجدّ وOur World in Data

ملاحظة: في مؤشّر الصرامة، تشير علامة 100 إلى المقاربات الأكثر صرامة لعمليات الإغلاق. تمّت تسوية حالات الإصابة الجديدة اليومية باستخدام متوسط متحرّك.

زيادة في البطالة المرتبطة بالجائحة

قبل أزمة فيروس كورونا المستجدّ، قدّر المعهد الوطني للإحصاء في تونس أن معدّل البطالة الإجمالي يبلغ 14,9 في المئة للعام 2019 و15,1 للربع الأول من العام 2020.[8] ونظراً للتأثير الاقتصادي الذي سبّبته الجائحة، قدّر خبراء محلّيون مختلفون أنّ معدّل البطالة الإجمالي سيرتفع بنطاق بين 3,9 و9,1 نقاط مئويّة،[9] وقدّرت إحدى الدراسات انخفاضاً في التوظيف بنسبة 4,1 في المئة إذا استمرّت الجائحة شهراً واحداً و8,1 في المئة إذا استمرّت شهرَين و12,2 في المئة إذا استمرّت ثلاثة. ويمثّل هذا خسارة إجمالية في عدد الوظائف تبلغ 143 ألفاً و287 ألف و430 ألفاً على التوالي.[10] وبحسب رئيس الوزراء السابق، قد تؤدّي الجائحة إلى خسارة 130 ألف وظيفة بحلول نهاية السنة وانكماش اقتصادي نسبته 6 في المئة، أي ما يوازي تراجعاً في موارد الدولة يفوق 5 مليارات دينار تونسي (1,75 مليار دولار أمريكي).[11] ويتوقّع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي معدّل بطالة نسبته 21,6 في المئة بحلول نهاية العام 2020، أي ما يوازي خسارة 274,500 وظيفة إضافية.[12]

علاوة على ذلك، من المتوّقع أن تؤثّر الجائحة وإجراءات الإغلاق التي اتّخذتها الحكومة في العمّال في القطاع غير الرسمي،[13] الذي يشكّل 38 إلى 53 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي[14] ويشغّل نحو 60 في المئة من اليد العاملة.[15] وشهد المجتمع المهاجر في تونس فقداناً شديداً في الوظائف مع انخفاض معدّل التوظيف إلى نسبة 11 في المئة بعدما كان 64 في المئة منذ بداية الإغلاق العام حتّى أوائل مايو.[16]

توصيف استجابة الحكومة لجائحة فيروس كورونا المستجدّ:

أعلنت تونس حالة الطوارئ الوطنية منذ 24 نوفمبر 2015 بسبب هجوم إرهابي. وقد مدّد الرئيس التونسي حالة الطوارئ في 29 مايو 2020 لستّة أشهر (حتّى 31 ديسمبر 2020) لمساعدة الحكومة على معالجة جائحة فيروس كورونا المستجدّ.

إغلاق الحدود:

في 16 مارس، أغلقت الحكومة الحدود وأوقفت كلّ الرحلات الجوّية، باستثناء الرحلات لإعادة التونسيين العائدين من الخارج. وفي الوقت الذي اتّخذت فيه هذه الإجراءات، لم تكن البلاد قد سجّلت سوى 24 إصابة بفيروس كورونا المستجدّ. وكان على التونسيين العائدين البقاء في الحجر لمدّة 14 يوماً في فنادق معيّنة على نفقة الدولة حتّى 4 يونيو. ومن 4 يونيو إلى 14 يونيو، كان عليهم البقاء في الحجر لسبعة أيّام في فنادق محدّدة على نفقتهم الخاصة. ومن 18 يونيو إلى 27 يونيو، كان على التونسيين العائدين إبراز فحص سلبي لفيروس كورونا المستجدّ أُجري قبل أقلّ من 72 ساعة من وصولهم إلى تونس وكان عليهم حجر نفسهم.

وفتحت تونس حدودها البحرية والبرّية والجوّية في 27 يونيو، وسُمح للتونسيين والسيّاح بدخول البلاد تبعاً للظروف في البلاد المغادِرين منها. وصنّفت تونس دول الإقامة ضمن ثلاث فئات، تبعاً لعدد من المؤشّرات الوبائية، على غرار نسبة الحالات الناشطة إلى مجموع عدد الحالات على مدى الأيام الـ28 السابقة. ولا يخضع سكان البلاد التي تقع ضمن المجموعة الأولى (وتحمل اللون الأخضر، أي انتشار منخفض لفيروس كورونا المستجدّ) لأيّ إجراءات وقائية خاصة. أما سكّان المجموعة الثانية (باللون البرتقالي، أي انتشار متوسّط لفيروس كورونا المستجدّ) فعليهم إبراز نتيجة سلبية لفحص تفاعل البوليمراز التسلسلي (PCR) وينبغي إجراء هذا الفحص قبل أقلّ من 72 ساعة قبل السفر و120 ساعة قبل الوصول إلى تونس. وفي ما يخصّ المجموعة الثالثة (باللون الأحمر، انتشار مرتفع لفيروس كورونا المستجدّ)، لا يُسمح سوى للتونسيين الذين يعملون في هذه الدول بعبور الحدود التونسية، شرط إبراز نتيجة سلبية لفحص تفاعل البوليمراز التسلسلي وينبغي إجراء هذا الفحص قبل أقلّ من 72 قبل السفر و120 ساعة قبل الوصول إلى تونس، مع ضرورة الالتزام بحجر لمدّة

سبعة أيّام في فنادق محدّدة على نفقتهم الخاصّة، ويلي ذلك فحص ثانٍ على نفقة الدولة ثمّ حجر ذاتي آخر لمدّة سبعة أيّام في منازلهم.[17]

وشهدت تونس منذ سبتمبر موجة ثانية من الإصابات، ممّا أضاف 6,898 حالة إلى مجموع الحالات المؤكّدة بين 27 يونيو و14 سبتمبر.[18] وقد يرتبط هذا الارتفاع السريع بإعادة فتح الحدود والتجّمعات والاحتفالات الاجتماعية وتطبيقٍ أقلّ صرامة للتباعد الاجتماعي بعد الإغلاق. نتيجة لذلك، أعادت وزارة الصحّة النظر في لائحة فئات الدول. ولاحقاً، بناء على توصيات فرقة العمل المعنية بفيروس كورونا المستجدّ، قرّرت وزارة الصحّة أنّه على كلّ المسافرين القادمين إلى تونس إبراز نتيجة سلبية لفحص تفاعل البوليمراز التسلسلي وعزل أنفسهم لأيّ رحلة تتخطّى مدّتها خمسة أيّام.[19] بيد أنّ المسافرين المشاركين في رحلات منظّمة ليسوا بحاجة إلى عزل أنفسهم.[20] ومن الواضح أنّ الهدف كان لجذب المزيد من السيّاح ويبيّن معاناة الدولة المستمرّة بين التعافي الاقتصادي والسيطرة على الوباء.

التباعد الاجتماعي:

فرضت الحكومة سلسلة من الإجراءات الاستباقية للحدّ من الانتشار المحلّي لفيروس كورونا المستجدّ. ففي 13 مارس، ألغت كلّ الفعاليات الثقافية والرياضية وأقفلت دور السينما وكلّ أماكن الفعاليات الثقافية وأمرت بأغلاق المطاعم والمقاهي والنوادي الليلية بحلول الساعة الرابعة عصراً، وأغلقت المساجد وعلّقت الصلوات الجماعية. وفرضت الحكومة حظر تجوّل ليلياً لمدة 12 ساعة في 18 مارس وإغلاقاً لكامل البلاد من 22 مارس حتّى 3 مايو. وأوقف الإغلاق كلّ النشاطات الاقتصادية تقريباً باستثناء قطاعَي الأغذية والصحّة (فضلاً عن الخدمات الطبّية الطارئة والخدمات القضائية). وكان على المواطنين البقاء في منازلهم إلا في حال الخروج لشراء الحاجيات أو تعرّضهم لحالة طبّية طارئة. ولتطبيق الإغلاق، جالت دوريات من عناصر الشرطة والجيش في الطرقات من السادسة مساء حتّى السادسة صباحاً كلّ يوم.

ومع تقدّم الموجة الثانية، طبّقت المحافظات والمدن التي شهدت ارتفاعاً في معدّل الإصابات إجراءات محلّية، على غرار تعليق الأسواق الأسبوعية وفرض حظر تجوّل ليلي ومنع حفلات الأعراس وغيرها من التجمّعات الكبيرة ومنع التجمّعات العامة وإلغاء النشاطات الثقافية. وفي نوفمبر، أصرّت الحكومة علنياً على ارتداء الأقنعة كإجراء مضادّ مهمّ، وقالت إنه ينبغي على 80 في المئة من السكّان على الأقلّ ارتداء الأقنعة لعكس تفشّي الفيروس.[21] لكن، بحسب الحكومة، لم يلتزم سوى 40 في المئة من السكّان بهذا الأمر، ممّا يزيد الاحتمالات بضرورة اللجوء إلى إغلاق ثانٍ.

إغلاق المدارس:

قرّرت الحكومة تقديم عطلة الربيع بيومَين (عطلة لأسبوعين لكلّ السنوات الدراسية كانت مقرّرة أساساً بين 14 و29 مارس) وعلّقت كلّ الصفوف حتّى إشعار آخر. وأعلن وزير التربية في 29 أبريل أنّ العام الدراسي 2019–2020 سينتهي وتُستأنف الدروس للسنة المقبلة في سبتمبر للمستويات كافّة باستثناء طلاب البكالوريوس الذين سيستأنفون الدروس في 28 مايو قبل الخضوع للامتحانات الرسمية في 8 يوليو. واستأنف طلّاب الجامعات الدروس في 1 يونيو. وقد خضع الأساتذة الطلاب الجامعيون الذي يقطنون في المحافظات التي تعاني معدّلات الإصابة العليا إلى فحوصات سريعة لفيروس كورونا المستجدّ قبل استئناف الدروس.

إجراء الفحوصات:

بسبب التوفّر المحدود لعُدد الفحوصات والقدرة على إجراء الفحوصات، اعتمدت تونس استراتيجية انتقائية في إجراء الفحوصات، فحصرت الفحوصات بفئة محدّدة من السكّان، من بينهم أولئك الذين يُظهرون عوارض أو خالطوا حالات إصابة مؤكّدة بفيروس كورونا المستجدّ. وفيما انحصرت الفحوصات بداية في مستشفى شارل نيكول في العاصمة تونس، سُمح لمختبر معهد باستور في تونس بإجراء فحوصات لفيروس كورونا المستجدّ بحلول نهاية شهر مارس، ثمّ تبعه في أبريل مستشفى فطومة بورقيبة في المنستير ومستشفى فرحات حشاد في سوسة ومستشفى حبيب بورقيبة في صفاقس وعدّة مختبرات متنقّلة تابعة لوزارة الدفاع الوطني. واستوردت وزارة الصحّة أيضاً أكثر من 500 ألف فحص سريع في أبريل للمناطق التي تشهد معدّل إصابات متزايداً.[22] وبحلول 14 سبتمبر، كان قد أجري 179,035 فحصاً على مستوى البلاد، أي ما يشكّل 1,5 في المئة من السكّان. واللافت أنّه حتّى المرضى الذي عانوا عوارض طفيفة حُجروا في منشآت محدَّدة كتدبير احترازي.

في غضون ذلك، جمعت منظمات المجتمع المدني في بعض المناطق، مثل جزيرة جربة (التي اعتُبرت بؤرة تفشٍّ في مارس)، التبرّعات وطوّعت الخبرات لتأسيس مختبر محلّي لفحوصات فيروس كورونا المستجدّ ضمن المستشفى العام في تلك المنطقة في أوائل مايو. وقد أجرت وزارة الصحّة تقييماً لهذا المختبر وسمحت له بالعمل ورحّبت بهذه المبادرة.[23]

الإمدادات الطبّية:

تلقّت تونس إمدادات طبّية من ألمانيا وقطر والصين وتركيا[24] ومن منظّمات مثل منظّمة الصحّة العالمية ومن شركات دولية مثل هواوي وسامسونج.[25] وتلقّت أيضاً 35 مليون دولار كمساعدة من البنك الدولي لشراء معدّات وإمدادات طبّية ضرورية.[26] في غضون ذلك، نظّمت لجنة الهبات والتبرّعات في وزارة الصحّة حملات تبرّع

لبرنامج الوقاية من فيروس كورونا المستجدّ. مثلاً، بين 15 و21 يونيو، جمعت اللجنة خدمات وإمدادات طبّية وقائية ومعدّات طبّية بقيمة 2,182,623 ديناراً تونسياً (767,990 دولار أمريكي).[27] علاوة على ذلك، طلبت تونس إمدادات طبّية من روسيا والصين لتلبية احتياجاتها للاستجابة لفيروس كورونا المستجدّ.[28] وفي مطلع نوفمبر، أرسلت الإمارات العربية المتّحدة طائرة مساعدات تحمل 11 طنّاً من الإمدادات الطبّية وأجهزة التنفّس إلى تونس. ومن المتوقّع أن تساعد هذه الإمدادات 11 ألف عامل طبّي يحاربون تفشّي الفيروس.[29] وللمساعدة على التعامل مع الموجة الثانية، أعلنت وزارة الصحّة في نوفمبر أنّ مستشفيَين ميدانيين سيفتحان قريباً في قصر المعارض في الكرم وفي صفاقس، مع وحدات عناية فائقة تضم 118 سريراً و560 سريراً بأجهزة للأكسيجين.[30] وتأمل وزارة الصحّة أيضاً أن تؤسّس منصّة للتطبيب عن بعد من أجل الرعاية عن بعد.

أخيراً، تبعاً لوزارة الصحّة، تنوي الدولة شراء خمسة ملايين جرعة لقاح في نوفمبر على أن تُسلَّم في ربيع 2021.[31] وتقضي الخطّة بتغطية 20 في المئة من السكّان للحدّ من عدد الإصابات ثمّ تُرفع هذه النسبة إلى 50 في المئة في نهاية المطاف. وسيحظى الكبار في السنّ (فوق 65 سنة من العمر) والمصابون بأمراض مزمنة والموظّفون في القطاعات الأساسية (مثل الصحّة والجيش) بالأولوية. بيد أنّه لم يتمّ تقديم أيّ معلومات عن المختبرات التي تواصلت معها تونس للحصول على اللقاح.

عندما اندلعت الجائحة، استفادت الحكومة من تعاون أكثرية السكّان. ففي مارس 2020، قرابة 65 في المئة من التونسيين الذين شملهم استطلاع الرأي أفادوا عن التزامهم الكامل بالقيود المفروضة وأفاد قرابة 30 في المئة عن امتثال عال المستوى. والملفت أكثر أنّ 99 في المئة قالوا إنّهم يحجرون نفسهم طوعاً لمدّة 14 يوماً في حال شكّوا في أنّهم مصابون.[32] وفي أبريل، أعطى 88 في المئة من التونسيين الذين شملهم استطلاع الرأي تقييماً عالياً لإجراءات الاستجابة التي اتّخذتها الحكومة، وأعطى 82 في المئة تقييماً عالياً لجهود قوى الأمن والجيش لمحاربة الجائحة. وعند السؤال عن الإغلاق الوطني، أجاب 42 في المئة إنّهم قادرون على تحمّل فترة إغلاق تفوق شهراً واحداً، وأيّد 57 في المئة الإبقاء على الإغلاق واقترح 39 في المئة رفع الحظر على مراحل واستئناف بعض النشاطات الاقتصادية.[33]

تقييم عام لمدى نجاح الاستجابة

الإشارة الأوضح إلى أنّ الاستجابات المؤسّساتية الأوّلية كانت ناجحة هي أنّ تونس تمكّنت من تخفيض عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجدّ من 60 حالة في 24 مارس إلى حالتَين في 2 يونيو. ولم تسجّل تونس أيّ حالات جديدة لخمسة أيّام متتالية في 10 مايو. في الواقع، في 26 مارس، تلقّت تونس رسالة من منظّمة

الصحّة العالمية تفيد بأنّها من بين الدول الأقرب إلى السيطرة على تفشّي الفيروس.[34] وفي 10 يونيو، أعلنت مديرة المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدّة عدم تسجيل أيّ حالات جديدة محلّية أو آتية من الخارج، واعتبرت ذلك انتصاراً على الفيروس.[35] وفي 14 يونيو، دخلت البلاد في المرحلة الأخيرة من رفع الحظر، مع استئناف كلّ النشاطات الاقتصادية بكامل قدراتها.

ومع أنّ تونس لم تسجّل إصابات جديدة لخمسة أيّام ابتداء من 11 مايو، شهدت ارتفاعاً حادّاً في عدد الإصابات المؤكّدة ابتداء من يوليو. وحتّى 8 ديسمبر، سجّلت تونس ما مجموعه 105,445 إصابة بفيروس كورونا المستجدّ (تمّ تسجيل 104,277 منها بعد أن فُتحت الحدود في 27 يونيو). ولعلّ عدّة عوامل ساهمت في هذا الارتفاع، من ضمنها فتحُ تونس حدودَها أمام السفر الدولي في 27 يونيو وعدمُ إلزام كلّ المسافرين بإبراز نتيجة فحص سلبية قبل وصولهم وسلوكُ التجمّعات الاجتماعية المرتبطة باحتفالات عيد الأضحى والبيئةُ العامة للإجراءات الأقل صرامة عقب الحظر.

إلى أيّ مدى برزت احتجاجات و/أو اضطرابات بشأن تفشّي الفيروس أو أوامر البقاء في المنازل؟

في بداية التفشّي، برزت بعض الاحتجاجات المتفرّقة التي سبّبتها بشكل أساسي التداعيات الاقتصادية لإجراءات الاحتواء، لكنّ الشرطة فرّقتها بسرعة. مثلاً، في 31 مارس، احتجّ مئات العمّال في القطاع غير الرسمي في العاصمة رفضاً لتداعيات الإغلاق الاقتصادية.[36] ومساء 21 أبريل، وفيما كان حظر التجوّل الليلي سارياً، فرّق عناصر الشرطة محتجّين يطالبون بظروف حجر أفضل للمصابين في جنوب قبلي، وهي الولاية الثانية بعد العاصمة تونس من ناحية عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجدّ.[37] بيد أنّه مع وصول الموجة الثانية إلى العاصمة تونس وتفاقم التداعيات الاقتصادية والصحّية للجائحة، اندلعت سلسلة من الاحتجاجات في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر.[38]

إلى أيّ حدّ تَعتبر الجهات المراقِبة الخارجية المُحايدة (أي منظّمة الصحّة العالمية والبنك الدولي، إلخ) الإحصاءات دقيقة؟

لم تظهر أيّ أدلة تشير إلى أنّ الإحصاءات التي تقدّمها الدولة غير موثوقة.

الاستجابة المؤسّساتية: قطاع الصحّة

هل أنشأت الحكومة مؤسّسات خاصّة لتنسيق استجابتها للجائحة (مثل فرقة عمل) أم هل لجأت إلى هيكلياتها القائمة على غرار مجلس الوزراء؟

هيكلية الحكومة التونسية شفّافة بتصميمها وتمنح سلطة اتّخاذ القرارات لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.[39] بناء على ذلك، أدّى الرئيس قيس سعيد ورئيس الوزراء السابق إلياس الفخفاخ (الذي كان في منصبه عندما بدأت الجائحة إلى أن استقال في 2 سبتمبر 2020) دوراً محورياً في توجيه الاستجابة لفيروس كورونا المستجدّ. وجعلت هذه الهيكلية الواضحة إجراءاتِ الحظر ورفع الحظر سهلة على المستوى الوطني. وفي 4 أبريل، صوّت البرلمان على منح رئيس الوزراء سلطات إضافية للتعامل مع الأزمة.

أنشأت الحكومة في 25 مارس الهيئة الوطنية لمجابهة فيروس كورونا لحصر الإجراءات المعنية بالجائحة وتوحيدها.[40] وتناط الهيئة الوطنية لمجابهة فيروس كورونا بتنسيق الخطوات المتّخذة في الولايات التونسية الأربع والعشرين، وهي مسؤولة أيضاً عن الإشراف على الهيكليّات القائمة تحت إشراف وزارة الداخلية: اللجنة الوطنية الدائمة لتفادي الكوارث ومجابهتها وتنظيم النجدة واللجان الجهوية لتفادي الكوارث ومجابهتها وتنظيم النجدة.[41] وتعمل الهيئة الوطنية لمجابهة فيروس كورونا مع مجلس الأمن القومي (تحت إشراف الرئيس) الذي يعالج التهديدات المحتملة لأمن الدولة واستقلالها وسلامة أراضيها الوطنية.[42]

في حال إنشاء مؤسّسات خاصّة، أيّ وزارات ووكالات تشارك في فرقة العمل؟ وما وتيرة اجتماعاتها؟ ومَن يترأّس الاجتماعات؟

العناصر الدافعة الأساسية في الاستجابة التونسية لفيروس كورونا المستجدّ هي الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الصحّة ووزير الداخلية. وتقع الهيئة الوطنية لمجابهة فيروس كورونا تحت إشراف رئيس الوزراء المباشر، ويتألّف أعضاؤها من رئيس مجلس النواب ووزراء الصحّة والداخلية والعدالة والدفاع والخارجية والمالية والتجارة والشؤون الاجتماعية والنقل واللوجستيك ورئيس المركز الوطني للاستخبارات. ويلتقي الأعضاء بانتظام، ويجري ذلك أحياناً عبر الفيديو. وتركّز الهيئة الوطنية لمجابهة فيروس كورونا بشكل أساسي على النواحي الوبائية للأزمة.

هل تمّ إنشاء لجان فرعية تشغيلية مختلفة لمعالجة أبعاد محدّدة لهذا التحدّي؟ ما هي ومَن يرأسها وما وتيرة اجتماعاتها؟

عموماً، اعتمدت تونس على هيكلياتها القائمة، مثل وزارة المالية ومختلف الهيئات والسلطات المعنية بالأزمات (مثل المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدّة واللجنة الوطنية الدائمة لتفادي الكوارث) والهيئات الإدارية المحلّية.

وعلى المستوى المحلّي، بإمكان البلديات تطبيق إجراءات إضافية. وقد أسّست المجالس البلدية لجان أزمة محلّيةً لتحسين استجابات الحكومات المحلّية للجائحة وجعلها أكثر استهدافاً. وعملت منظّمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية مع هذه اللجان للسيطرة على التفشّي.[43] وتلتقي هذه اللجان بانتظام.

وفي بعض البلديات، على غرار صفاقس، تمّ تأسيس لجان فرعية تطوّعية للسيطرة على تقدّم التفشي على المستوى المحلّي.[44] وتقع هذه اللجان تحت إشراف البلدية وتتّخذ قرارات مرتبطة بمنطقتها المحلّية، على غرار تأجيل الفعاليات المحلّية. ومن بين اللجان الفرعية الطوعية المنشأة لجنةُ الوعي ولجنةُ التطهير والتعقيم، فضلاً عن لجنة من العمّال الصحّيين المتطوّعين. ولا معلومات عن الشخص الذي يترأّس هذه اللجان وعن وتيرة اجتماعاتها.

هل من أمانة سرّ تدعم استجابة الحكومة أم وزارة معيّنة تؤمّن الدعم التقني؟

عيّن مجلس نواب الشعب التونسي رئيس الوزراء كقائد للاستجابة المؤسّساتية. ويدعمه في مهمّته مدير الديوان (فتحي التوزري) ومدير عام المستشفى العسكري (مصطفي الفرجاني). ويحظى وزير الصحّة بالدعم من المديرة العامة للمرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدّة (نصاف بين علية) ورئيس ديوان وزير الصحّة (محمد مفتاح) والمدير العام للمركز الوطني للنهوض بزرع الأعضاء (الطاهر قرقاح).

كيف يتمّ التواصل مع الكيانات الحكومية دون الوطنية؟

جرى التواصل يومياً بين هذه السلطات والمسؤولين في الولايات الأربع والعشرين، وقد استخدمت السلطات على المستويين كليهما هذه النقاشات لنشر بيانات الجائحة ومراجعة الإرشادات والقرارات.

كيف تتواصل الحكومات مع الخبرات الخارجية في المجتمعَين الطبّي والعلمي؟ هل وضعت آليات لتحويل هذه القنوات إلى الحكومة؟

ركّزت الحكومة على الاستفادة من الخبرات الطبّية والعلمية المحلّية، وبشكل محدّد المسؤولون الطبّيون من المؤسّسات الصحّية العامة القائمة والمستشفيات والجامعات. من ناحية مؤازرة الخبرات الأجنبية، تلقّت تونس مساعدة من الصين التي أرسلت أطبّاء إلى العاصمة في بداية التفشّي. بيد أنّ معظم الخبرات كانت محلّية، من ضمنها خبراء طبّيون من وزارة الصحّة.

وفي أوائل نوفمبر، أكّدت وزارة الصحّة أنّ الوزارة تواصلت مع 3 آلاف طبيب تونسي يقيمون في الخارج للعودة إلى تونس بشكل مؤقّت للمساعدة على تخفيف الضغوط على قطاع الصحّة العامة المنهك. وفي خلال تلك الفترة، تلقّت مساعدة من الاتّحاد العام التونسي للشغل.[45]

هل اتّخذت الحكومة أيّ قرار لزيادة إنتاج الإمدادات والمعدّات الطبّية في خلال الأزمة؟ وهل تمّ التخلّي عن قواعد عمليّات الشراء أو تعديلها لتسهيل شراء الإمدادات؟

ساهم المجتمع المدني والقطاع الخاص في إنتاج الإمدادات والمعدّات الطبّية. مثلاً، لجأ أحد مصنّعي المعدات الطبّية طوعاً إلى مناوبات عمل مزدوجة لإنتاج خمسين ألف قناع يومياً، فيما صنع الشباب في "أورانج سوليداريتي فاب لاب" (Orange Solidarity FabLabs)، وهو مساحة ابتكار مشتركة في العاصمة تونس، 1500 قناع للوجه في اليوم لموظّفي المستشفيات.[46] والتزمت شركة أخرى بتصنيع أجهزة تنفّس وأجهزة قياس حرارة بالأشعة تحت الحمراء.[47] واستجاب طلّاب المدرسة الوطنية للمهندسين بسوسة لمناقصة علنية أطلقتها وزارة الصحّة في 16 مارس لتصنيع آلة مساعدة على التنفّس، فيما كان طلاب المعهد الوطني للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا يعملون على تطوير أداة بذكاء اصطناعي مفتوح المصدر يمكنها تشخيص فيروس كورونا المستجدّ فوراً من صور أشعّة سينية للصدر.[48]

كيف يتمّ التواصل مع العامّة بشأن الاستجابة الصحّية؟ وما وتيرة اجتماعات الإحاطة؟

تواصل وزير الصحّة (بالتعاون مع فريق التواصل في الأزمات المؤلّف من المدير العام للرعاية الصحية الأساسية والمديرة العامة للمرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدّة) مع العامّة يومياً من خلال ندوات صحافية منتظمة ابتداء من 24 مارس. وبُثّت هذه الندوات عبر أثير التلفزيون والراديو الوطنيَّين وعبر موقع على الإنترنت أنشأته الحكومة لتشاطر المستجدّات بشأن التفشّي وعبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال صفحتَي فيسبوك (صفحة وزارة الصحّة الرسمية وصفحة أنشئت خصيصاً لإعلام العامّة بالمستجدّات حيال

الجائحة).[49] وشكّلت المؤتمرات أيضاً فرصة للتذكير بالدعوات للامتثال لتوجيهات الحكومة. وكانت نصاف بين علية، المديرة العامة للمرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدّة، الناطقة التي تُعلن المستجدّات. وفي تأكيد كبير على هذا الجهد، قال 85 في المئة من التونسيين الذين شملهم استطلاع الرأي إنّهم يثقون بسياسات التواصل التي تتّبعها الحكومة.[50]

بيد أنّ استراتيجية التواصل الحكومية عانت نقطة ضعف مهمة هي الغموض بشأن حالة المؤسّسات الصحّية، ولا سيّما في ما يخصّ الإغلاق المؤقّت للمؤسّسات بسبب الشكّ في تلوّثها مثل مصحّة الأمان في العاصمة والمستشفى العسكري في تونس ومستشفى صفاقس.[51] وغاب الوضوح أيضاً حيال توفّر الأسرّة ومعدّلات الدخول في المستشفيات.

ما هي النواحي التي يبدو فيها أنّ هذه الترتيبات فعّالة؟ هل من حكايات نجاح متعلّقة بهذا الموضوع؟

برهنت تونس على أنّها حكاية نجاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية استجابة الحكومة الأوّليّة للجائحة. فقد كانت القيادة السياسية قوية وشفّافة ومنظّمة في خلال الأزمة، وكسبت رضا الشعب. وبالفعل، رضي معظم التونسيين عن الاستجابات المؤسّساتية، إذ قدّر 88 في المئة إجراءات وزارة الصحّة فيما رضي 82 في المئة عن الإجراءات الأمنية التي اتّخذتها وزارة الداخلية.[52] وكانت تونس ناجحة للغاية من ناحية الاستجابة الوبائية الأوّليّة. فخلال الأشهر الأربعة الأولى من الجائحة، بقي معدّل الإصابات في البلاد أدنى بكثير من أكثرية الدول في أرجاء المنطقة وفي أوروبا.[53]

النظام الصحّي التونسي من الأكثر تقدّماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يستفيد من بنية تحتية صحّية قوية، تضمّ 23 مستشفى جامعياً وثلاثة مستشفيات جهوية و109 مستشفيات محليّة و2,085 مركز رعاية أوّلية في الولايات الأربع والعشرين في البلاد. ولدى تونس صناعة دوائية متطوّرة مع إنتاج كبير للأدوية الجنيسة والمماثلة حيوياً، إلى جانب برامج وطنية راسخة للأولويات الصحّية مثل وفيّات الأمّهات والتلقيح والأمراض غير السارية.[54] وبلغ الإنفاق الصحّي للفرد الواحد بالدولار الدولي والمُعدّل لتكافؤ القوّة الشرائية 863,3 دولار في العام 2017، أي أعلى من المغرب (438,1 دولار) ومصر (613,8 دولار) والأردن (756,7 دولار). ومن ناحية عدد الأطباء لكلّ ألف شخص، سجّلت تونس معدّل 1,3 طبيب في العام 2017، أي أعلى من المغرب (0,7) ومصر (0,8).[55]

ما هي التحديات المؤسّساتية الأساسية التي تواجهها الحكومة (تأمين الموظّفين، التمويل، الإمدادات، إلخ) وكيف تستجيب لها؟

تقدّم منشآت الصحّة العامة خدمات وقائية مجّانية لكلّ التونسيين بغضّ النظر عن دخلهم، وأكثر من 90 في المئة من المواطنين يحظون بتغطية عبر برنامج مساعدة طبّية مجّاني أو عبر نظام تأمين صحّي مُساهِم.[56] بيد أنّ نظام الرعاية الصحّية التونسي يعاني تبايناً جغرافياً في توزيع الموارد (بما في ذلك الأطباء الاختصاصيون وموظّفو الإنعاش وخدمات الكشف ووحدات العناية الفائقة وقدرة الوصول إلى المستشفيات والنزول فيها) يميل لصالح المدن الكبرى والمدن الساحلية أكثر من المناطق الداخلية الريفية.[57]

وبإمكان تونس الاستفادة من قدرة استيعاب أعلى للنظام الصحّي والمزيد من أسرّة المستشفيات ووحدات العناية الفائقة والمعدّات الطبّية. فمن أصل ولايات تونس الأربع والعشرين، تفتقر 13 منها إلى وحدات إنعاش.[58] وبالفعل بسبب سوء إدارة الدولة في التسعينيات، أُعطيَت الأولوية لنموّ القطاع الصحي الخاص على حساب نمو القطاع العام. ففي العام 2016–2017 (أحدث البيانات المتاحة)، ارتفعت القدرة الاستيعابية لقطاع الصحّة الخاص بنسبة واحد في المئة فيما تراجعت القدرة الاستيعابية للقطاع العام بالنسبة عينها.[59] على الرغم من ذلك، يستأثر قطاع الصحّة العام بنسبة 80 في المئة من القدرة الاستيعابية لمستشفيات تونس.

والمهمّ أنّ بين أنظمة الرعاية الصحّية في الولايات الساحلية والداخلية تفاوتاً في النوعية لصالح الولايات الساحلية. ويشمل هذا التفاوت مشكلة كبيرة في تأمين عدد الموظّفين اللازم لأنّ أكثرية الأطباء الاختصاصيين يعملون في المدن الكبيرة على الساحل.[60] علاوة على ذلك، تتركّز أكثرية المختبرات التي يمكنها إجراء فحوصات لفيروس كورونا المستجدّ في العاصمة، ممّا يفاقم التفاوت الجغرافي في نظام الرعاية الصحّية.

لمعالجة هذه المشكلة على المدى القصير، أسّست الحكومة عدداً من المستشفيات والمختبرات الميدانية، مع منح الأولوية للمناطق التي تفتقر إلى القدرات على الاستجابة للجائحة وتقديم المعدّات الطبّية الأساسية لها من مصادر أجنبية. وعلى المدى الطويل، ينبغي على الحكومة زيادة الإنفاق العام على قطاع الصحّة في المناطق الريفية والمُهملة لتضييق الفجوة بين أنظمة الرعاية الصحيّة لمختلف المناطق الجغرافية.

الاستجابة المؤسّساتية: القطاع الاقتصادي

كيف استجابت الحكومة اقتصادياً للأزمة؟ هل أغلقت كلّ البلاد أم جزءاً منها لتطبيق التباعد الشخصي؟

طبّقت تونس إغلاقاً في كامل البلاد بين 22 مارس و3 مايو، فأوقفت النشاطات كافّة باستثناء نشاطات قطاعَي الصحّة والأغذية (أي كانت البقالات مفتوحة وكلّ المقاهي والمطاعم مغلقة). وابتداء من 4 مايو، بدأت باستئناف النشاط الاقتصادي تدريجياً (راجع أدناه).

هل أخذت البلاد أيّ إجراءات اقتصادية فريدة أو استثنائية لمعالجة الأزمة، على غرار تقديم الدعم للقطاعات المختلفة أو دفع المال للشركات للاحتفاظ بالموظّفين أو تخصيص مدفوعات للأفراد؟

أنشأت الحكومة صندوقاً وطنياً اسمه صندوق 1818 لمجابهة الكورونا، تحت إشراف وزارة المالية للتخفيف من الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا المستجدّ. وقد جمع هذا الصندوق أكثر من مئتَي مليون دينار تونسي (69,14 مليون دولار) كمساهمات طوعية من مواطنين ورجال أعمال.[61] وطبّقت الحكومة أيضاً إجراءات لتأجيل بعض الضرائب والمساهمات الاجتماعية ودفعات القروض للمؤسّسات الصغيرة وأيضاً لتمديد المنافع للعمّال العاطلين عن العمل والأشخاص الذين يكسبون أقلّ من ألف دينار تونسي في الشهر. وخصّصت الحكومة 300 مليون دينار تونسي (103,7 مليون دولار أمريكي) للعمّال المطرودين الذين بات يحقّ لهم بالحصول على 50 في المئة من رواتبهم عندما يشارك صاحب العمل في هذا البرنامج. ورصدت أيضاً 150 مليون دينار تونسي (51,9 مليون دولار) كمكافآت استثنائية للطبقات الاجتماعية الضعيفة. ونالت المصانع خيار تأجيل دفعات الضرائب لما يصل إلى ثلاثة أشهر ابتداء من 1 أبريل. علاوة على ذلك، يمكن تأجيل المساهمات الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للربع الثاني من السنة لفترة ثلاثة أشهر. فضلاً عن ذلك، تعهّدت الحكومة بتقديم 500 مليون دينار تونسي (175,4 مليون دولار) كقروض بفائدة 2 في المئة للفنادق لدفع رواتب موظّفيها حتّى مارس 2021.[62] وقدّمت تحويلاً نقدياً يُدفع لمرّة واحدة بقيمة مئتي دينار تونسي (68 دولاراً) لـ623 ألف فرد من الأسر يعملون في القطاع غير الرسمي وللعمّال الذين لا يستفيدون من نظام الضمان الاجتماعي الرسمي.[63] وبحلول نهاية يونيو، كانت الحكومة قد سلّمت 300 ألف رُزمة دعم للمجموعات الضعيفة وقدّمت إجراءات دعم لـ15 ألف مؤسّسة لحمايتها من الإفلاس ووزّعت منحاً لـ460 ألف عامل ليحافظوا على أعمالهم.[64]

المساعدات إلى القطاع الخاص

قدّمت الحكومة للشركات التي تواجه صعوبات مالية خيار تأجيل ديون الضرائب إلى ما يصل إلى سبع سنوات مع نيل شهادات بتعليق الضرائب الفوري. وحظيت هذه الشركات بإجراءات مسهّلة لاستعادة دفعات الضرائب

على القيمة المُضافة. علاوة على ذلك، أنشأت الحكومة وحدة متخصّصة لدعم المؤسّسات المتعثّرة والحفاظ على وظائف موظّفيها. وتتألّف هذه الخليّة من ممثّلين عن وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية والبنك المركزي التونسي والاتّحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتّحاد العام التونسي للشغل والاتّحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسّسات المالية. وسمحت الحكومة أيضاً للمصانع التي تنتج لأسواق التصدير بأن تبيع 30 إلى 50 في المئة من منتجاتها محلّياً من أجل استمرار أعمالها وتفادي الإفلاس.[65]

بالإضافة إلى ذلك، تمّ تأسيس صندوق طوارئ تكميلي بقيمة 300 مليون دولار لدعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة المتعثّرة وتم إنشاء صندوق استثماري بقيمة 500 مليون دينار تونسي (175,4 مليون دولار) لتمويل الشركات في القطاعات كافّة ودعمها للمحافظة على موظّفيها عبر استثمار شبه المساهمة في رأس المال (quasi-equity investment). وأسّست الحكومة أيضاً صندوقاً استثمارياً بقيمة 100 مليون دينار تونسي (35 مليون دولار) مخصّصاً حصراً لإعادة شراء مساهمات صناديق الاستثمار المشترك للمؤسّسات في القطاعات الاستراتيجية التي تمرّ في ظروف مالية صعبة. في غضون ذلك، شجّع البنك المركزي المصارف على إصدار بطاقات حسم لعملائها من دون أيّ رسوم في خطوة منها للانتقال إلى التعاملات غير النقدية.[66]

واستجابت الحكومة للمخاوف الاستثمارية بسرعة عبر تقديم الدعم القطاعي وتشجيع الشركات على نقل الإنتاج إلى المناطق الحرّة. وزادت أيضاً من قدرة وصول المستثمرين الأجانب إلى الأسواق المحلّية.[67]

ومنح الاتّحاد الأوروبي تونس مساعدات بقيمة 250 مليون يورو (281 مليون دولار) للمساعدة على الحدّ من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، فيما وافق صندوق النقد الدولي على قرض بقيمة 743 مليون دولار لمساعدة البلاد على تخطّي أزمة فيروس كورونا المستجدّ.[68] علاوة على ذلك، حصلت تونس على رزمة دعم منسّقة من البنك الدولي وبنك الائتمان لإعادة الإعمار (Kreditanstalt für Wiederaufbau) ومجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية ووكالة اليابان للتعاون الدولي والبنك الأفريقي للتنمية. وتراوحت قيمة الرزمة بين 600 و700 مليون دولار للعام 2020، مع صرف 175 مليون دولار في يونيو.[69]

الدعم للعمّال

سمحت الحكومة للعمّال الذين يجنون راتباً شهرياً أقلّ من ألف دينار تونسي (322 دولاراً) بتأجيل دفعات القروض. وأصدرت أيضاً مرسوماً جديداً (مرسوم رقم 2 بتاريخ 14 أبريل 2020) يعلّق المادّة 21-12 من قانون العمل لحماية العمّال، مصنّفاً فسخ عقود التوظيف لأسباب متعلّقة بفيروس كورونا المستجدّ ممارسةً غير

عادلة قانوناً. علاوة على ذلك، وضعت الحكومة مرسوماً جديداً ينصّ على حسم إيرادات توازي يوم عمل واحد من العمّال تُحصَّل لصالح موازنة الدولة. ويعفي هذا المرسوم الموظّفين الذين يقلّ دخلهم السنوي الصافي عن 5 آلاف دينار تونسي (1,824 دولاراً). وتعهّد الاتّحاد العام التونسي للشغل بتقديم مئة ألف دينار تونسي (32,240 دولاراً) لصندوق 1818 لمجابهة الكورونا من أجل دعم العمّال الذين خسروا دخلهم في خلال الأزمة.[70]

وحتّى 4 نوفمبر، أعلن رئيس الوزراء عن سلسلة من الإجراءات الطارئة للحدّ من الأثر الاقتصادي للجائحة. فأعيدت جدولة ديون الفنّانين والمؤسّسات الثقافية وستُضاعَف مستحقّات التقاعد للمهنيين.[71]

هل للحكومة خطّة جاهزة لإعادة فتح الاقتصاد بعد السيطرة على الفيروس؟ وما هي أبعادها الأساسية؟

طبّقت الحكومة استراتيجية ثلاثية المراحل لرفع الحظر تهدف إلى إعادة إطلاق الاقتصاد تدريجياً بين 4 مايو 14 يونيو (مع الأخذ بعين الاعتبار بشكل مستمرّ تطوّر الجائحة). ولا تنطبق أكثرية توجيهات رفع الحظر على الأشخاص الذين يتخطّى عمرهم 65 سنة والذين يعانون نقصاً في المناعة أو أمراضاً مزمنة والحوامل والأطفال ما دون 15 سنة من العمر.[72]

المرحلة الأولى (4–24 مايو):

- مؤسّسات الخدمات والخدمات المالية التي لا يمكنها العمل عن بُعد: 50 في المئة من الموظّفين الذين يعملون في المكاتب مع الامتثال لبرتوكولات الوقاية الصحّية.
- المهن الحرّة التي لا يمكن أداؤها عن بُعد: 100 في المئة من الموظّفين الذين يعملون في المكاتب مع الامتثال لبرتوكولات الوقاية الصحّية.[73]
- كلّ الخدمات الصناعية وخدمات البناء: 50 في المئة من الموظّفين الذين يعملون في مكان العمل مع تأمين التنقّلات للموظّفين والامتثال لبرتوكولات الوقاية الصحّية.
- كلّ المؤسّسات الحكومية: 50 في المئة من الموظّفين الذين يعملون في المكاتب.
- ابتداء من 11 مايو، النشاطات المهنية والتجارية الصغيرة: يوم عمل يليه يوم توقّف عن العمل تبعاً لرقم بطاقة التعريف الوطنية، فيعمل يوماً أصحابُ البطاقات التي تنتهي برقم زوجي ويعمل أصحابُ البطاقات التي تنتهي برقم فرديّ اليوم الذي يليه، مع الامتثال لبرتوكولات الوقاية الصحّية.

المرحلة الثانية (25 مايو– 4 يونيو):

- 75 في المئة من الموظّفين العاملين في النشاطات المذكورة آنفاً، بالإضافة إلى النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية والسياحية والمطاعم والمقاهي والأسواق الأسبوعية.

المرحلة الثانية (5–14 يونيو):

- 100 في المئة من الموظّفين العاملين.
- استئناف تدريجي لخدمات رعاية الأطفال والنشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية وإعادة فتح دور العبادة.

ما هي الوزارات والوكالات التي تُنسّق استجابةَ الحكومة الاقتصاديةَ للأزمة؟ هل تُناط فرقة عمل منفصلة لهذا الأمر؟ وما وتيرة اجتماعاتها ومَن يرأس هذه الاجتماعات؟

تسري خطّة التعافي الاقتصادي برئاسة وزير المالية الذي يرفع تقاريره إلى رئيس الوزراء. وقد تمّ تقديم الخطّة إلى مجلس نواب الشعب. وأجرى وزير المالية محادثات مع الاتّحاد العام التونسي للشغل والاتّحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. وأقيمت الاجتماعات داخل الحكومة بشكل منتظم برئاسة وزير المالية. ولم يتمّ تأسيس فرق عمل منفصلة لدعم خطّة التعافي الاقتصادي.

هل تمّ إنشاء لجانٍ فرعية تشغيلية لمعالجة أبعاد محدّدة من التحدّي؟ ما هي ومَن يرأسها وما وتيرة اجتماعاتها؟

تمّ إنشاء لجنة للتعامل مع تأثير الجائحة في الشركات. وهدفت إلى المحافظة على حقوق العمّال وحمايتهم من البطالة. وضمّت ممثّلين من وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية والبنك المركزي التونسي والاتّحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتّحاد العام التونسي للشغل والاتّحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسّسات المالية.

وتمّ تأسيس لجنة أخرى للتعامل مع تأثير الجائحة على قطاع السياحة، ولا سيّما على المؤسّسات الفندقية. وقدّمت اللجنة قروضاً بمعدّلات فوائد منخفضة للفنادق لكي تدفع رواتب موظّفيها حتّى مارس 2021. وضمّت أعضاء من وزارة المالية والبنك المركزي التونسي والشركة التونسية للضمان.

هل من أمانة سرّ تدعم استجابة الحكومة أم وزارة معيّنة تؤمّن الدعم التقني؟

وقع هذا الدور على عاتق وزارة المالية، وقد أنشأت منصّةً على الإنترنت لتسهيل التواصل الحكومي حول الاستجابة الاقتصادية.

كيف يتمّ التواصل مع الكيانات الحكومية دون الوطنية؟

تواصل حكّام الولايات الأربع والعشرين في البلاد مع وزير المالية بانتظام.

كيف تتواصل الحكومات مع الخبرات الخارجية في مجتمعَي الأعمال والاقتصاد؟ هل وضعت آليات لتحويل هذه القنوات إلى الحكومة؟

لم يظهر أيّ دليل أنّ البلاد طلبت خبرات خارجية. يبدو أنّ أيّ خبرة حاولت الحكومة الاستعانة بها هي محلّية.

كيف يتمّ التعامل مع الاتّصالات الاقتصادية؟ وما وتيرة اجتماعات الإحاطة؟

صدرت الاتّصالات الاقتصادية للصحافة والعامّة من وزير المالية أو رئيس الوزراء عبر القناة التلفزيونية الوطنيّة. وكانت البيانات الموجزة متواترة.

ما هي النواحي التي يبدو فيها أنّ هذه الترتيبات فعّالة؟ هل من حكايات نجاح متعلّقة بهذا الموضوع؟

تحسّن النشاط الاقتصادي ببطء بعد انتهاء مراحل رفع الحظر. وبرهنت الصناعات التونسية عن انخراطها في محاربة الجائحة من خلال التبرّعات وتقديم المعدّات الطبّية. من الأمثلة على ذلك، قبل أن تصبح الأقنعة إلزامية، أنتجت شركة محلّية 50 ألف قناع يومياً مع عمّال شبه معزولين داخل المصنع للاستمرار بالإنتاج. وبيّنت مبادرة كهذه قوّة القاعدة الصناعية في تونس.

ما هي التحديات المؤسّساتية الأساسية التي تتمّ مواجهتها وكيف تستجيب الحكومة لها؟

من المتوقّع أن تشهد تونس انكماشاً اقتصادياً يتراوح بين 3,9 و6 في المئة، بحسب عدد من الخبراء.[74] ومن المتوقّع أن يتراجع الناتج المحلّي الإجمالي ومعدّل الاستثمار بنسبة 4,4 و4,9 في المئة على التوالي، وأن يزداد معدّل الفقر المالي ب 4 نقاط مئويّة بحلول نهاية العام 2020.

وبشكل خاص، قد يشهد قطاع السياحة، الذي استأثر بنسبة 14,2 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي وشغّل 11 في المئة من اليد العاملة في العام 2019،[75] خسارة في العائدات قدرها 1,4 مليار دولار وخسارة في الوظائف المرتبطة بالسفر قدرها 400 ألف وظيفة.[76] وبسبب الفحوصات المُكلفة قبل المغادرة، ألغت عدّة دول

رحلاتها إلى تونس على الرغم من قرار الحكومة بفتح الحدود في 27 يونيو لإنعاش قطاع السياحة. وتوقّع اختصاصيو هذا القطاع جرّاء ذلك أنّ أكثر من 60 في المئة من الفنادق ستُقفل في فترة الصيف.[77]

ويكمن أحد التحديات الأساسية في نظام توزيع المنافع العامة، الذي يفرض على المواطنين المتأثرين التسجيل لتلقّي المزايا. وتبيّن أنّ هذا الأمر صعب، ولا سيّما في خلال الإغلاق الوطني بسبب غياب الرقمنة. علاوة على ذلك، لم تعالِج رُزم التحفيز التي اقترحتها الحكومة كلّ مشاكل الإغلاق ولم تستهدف القطاع غير الرسمي بما فيه الكفاية. وإطار العمل الإداري القائم ضعيف ويرزح تحت ضغط العدد الهائل من الناس الذين يطلبون المساعدة.

وتواجه تونس مشاكل أيضاً في جلب الاستثمارات والمحافظة عليها. وتعمل الحكومة على استراتيجية استثمارية للبلاد للعام 2021 وتركّز وكالات تعزيز الاستثمار على خدمات الرعاية اللّاحقة على أمل المحافظة على الاستثمارات في القطاعات المهمّة. واللافت أنّ خدمات الرعاية اللّاحقة تستأثر بنسبة 70 في المئة من نشاطات وكالة النهوض بالاستثمار الأجنبي التونسية.[78]

الهوامش

[1] Simon Speakman Cordall, "Covid-19 deaths could triple in Tunisia before vaccine, prime minister says," *The National News*, November 11, 2020, https://www.thenationalnews.com/world/mena/covid-19-deaths-could-triple-in-tunisia-before-vaccine-prime-minister-says-1.1109807

[2] "بلاغ: الوضع الوبائي اليومي لفيروس الكورونا بتونس"، وزارة الصحة التونسية، منشور على فيسبوك، https://www.facebook.com/santetunisie.rns.tn/photos/pcb.3686921738013570/3686921568013587/?type=3&theater تمّت زيارة الموقع في 8 ديسمبر 2020.

عدد الحالات الناشطة في تونس، وزارة الصحّة التونسية فيروس كورونا، https://covid-19.tn/%d9%84%d9%88%d8%ad%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%82%d9%8a%d8%a7%d8%af%d8%a9/ تمّت زيارة الموقع في 7 ديسمبر 2020.

Our World in Data Database, "Tunisia: Coronavirus Pandemic Country Profile," https://ourworldindata.org/coronavirus/country/tunisia?country=~TUN تمّت زيارة الموقع في 9 ديسمبر 2020.

[3] Our World in Data Database, "Coronavirus Pandemic (COVID-19)," https://ourworldindata.org/coronavirus تمّت زيارة الموقع في 7 ديسمبر 2020.

[4] المرجع ذاته.

[5] المرجع ذاته.

[6] Thomas Hale, Anna Petherick, Toby Phillips, Sam Webster, Beatriz Kira, Noam Angrist, and Lucy Dixon, "Oxford COVID-19 Government Response Tracker," Blavatnik School of Government, Oxford University, March 2020-December 2021, https://www.bsg.ox.ac.uk/research/research-projects/oxford-covid-19-government-response-tracker

[7] المرجع ذاته.

[8] Our World in Data Database, "Coronavirus Pandemic (COVID-19)."

"الإحصاءات حسب الموضوع: التشغيل"، المعهد الوطني للإحصاء، http://www.ins.tn/ar/themes/emploi تمّت زيارة الموقع في 11 يونيو 2020.

[9] Benoît Delmas, "Tunisie: «La pire récession depuis l'indépendance» [Tunisia: "the worst recession since independence]," *Le Point Afrique*, May 6, 2020, https://www.lepoint.fr/afrique/tunisie-la-pire-recession-depuis-l-independance-06-05-2020-2374385_3826.php; "Barnamaj fi usbu' liyawm 16-04-2020 [TV Show *In A Week* for , the day 04-16-2020]," posted by "Watania Replay," April 17, 2020, https://www.youtube.com/watch?v=SDzUf1H40Yc.; Moktar Lamari, "Covid-19 en Tunisie: décrochage des compteurs macro-economiques? [Covid-19 in Tunisia: stalling of macroeconomic meters?]," Kapitalis, April 19, 2020, http://kapitalis.com/tunisie/2020/04/19/Covid-19-en-tunisie-decrochage-des-compteurs-macro-economiques/

[10] Zouhair ElKadhi, Dalia Elsabbagh, Aymen Frija, Thouraya Lakoud, Manfred Wiebelt, and Clemens Breisinger, "The Impact of COVID-19 on Tunisia's Economy, Agri-food System, and Households," International Food Policy Research Institute (IFPRI) Middle East and North Africa, Regional Program Policy Note no. 5, May 2020, 8, http://www.itceq.tn/wp-content/uploads/files/notes2020/COVID19-Tunis.pdf

[11] "كلمة رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ"، رئاسة الحكومة التونسية، منشور على فيسبوك، 25 يونيو 2020، https://www.facebook.com/213636118651883/posts/3713597325322394/

[12] "دراسة: كورونا تعمّق أزمة البطالة"، موزاييك fm، 17 يونيو 2020، https://bit.ly/2US2ROF

[13] Lilia Blaise, "En Tunisie, l'économie informelle mise à mal par le coronavirus [In Tunisia, the informal economy undermined by the coronavirus]," *Le Monde*, March 27, 2020, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/03/27/en-tunisie-l-angoisse-des-travailleurs-precaires-face-au-coronavirus_6034654_3212.html

[14] Ezzeddine Ben Hamida, "Le poids de l'économie informelle illégale en Tunisie: Un manque de recettes fiscales et de cotisations sociales de près de 12 milliards de dinars pour l'Etat? [The weight of the illegal informal economy in Tunisia: A lack of tax revenue and social security contributions of almost 12 billion dinars for the State?]," *Leaders*, June 20, 2019, https://www.leaders.com.tn/article/27325-le-poids-de-l-economie-informelle-illegale-en-tunisie-un-manque-de-recettes-fiscales-et-cotisations-sociales-de-pres-de-12-milliards-de-dinars-pour-l-etat

[15] International Labour Organization (ILO), "Women and men in the informal economy: A statistical picture. Third edition," April 30, 2020, 85, https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_626831/lang--en/index.htm

[16] "53% of migrants living in Tunisia have lost their jobs during general lockdown (IOM)," *Tunis Africa Press Agency*, May 6, 2020, https://www.tap.info.tn/en/Portal-Society/12643331-53-of-migrants.

Lilia Blaise, “En Tunisie, l’économie informelle mise à mal par le coronavirus [In Tunisia, the informal economy undermined by the coronavirus],” *Le Monde*, March 27, 2020, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/03/27/en-tunisie-l-angoisse-des-travailleurs-precaires-face-au-coronavirus_6034654_3212.html [16]

"اجراءات فتح الحدود التونسية بداية من 27 جوان 2020"، وزارة الصحّة التونسية، https://covid-19.tn/blog/%d8%a7%d8%ac%d8%b1%d8%a7%d8%a1%d8%a7%d8%aa-%d9%81%d8%aa%d8%ad-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%af%d9%88%d8%af-/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3%d9%8a%d8%a9 [17]
تمّت زيارة الموقع في 5 يوليو 2020.

"بلاغ: الوضع الوبائي اليومي لفيروس الكورونا بتونس". [18]

“Tunisie : le Ministère de la santé annonce de nouvelles mesures pour les voyageurs [Tunisia: Ministry of Health announces new measures for travelers],” Tourmag, November 10, 2020, https://www.tourmag.com/Tunisie-le-Ministere-de-la-sante-annonce-de-nouvelles-mesures-pour-les-voyageurs_a105993.html [19]

“Covid-19 - Tunisie : les voyages organisés exemptés d'auto-confinement [Covid-19 - Tunisia: organized trips exempt from self-containment],” Routard.com, https://www.routard.com/actualite-du-voyage/cid139190-tunisie-les-voyages-organises-exemptes-d-auto-confinement.html [20]
تمّت زيارة الموقع في 7 ديسمبر 2020.

Cordall, “Covid-19 deaths could triple in Tunisia.” [21]

COVID-19 : Tout Ce Qu’il Faut Savoir Sur La Politique De Dépistage En Tunisie [COVID-19: Everything You Need To Know About Tunisia's Screening Policy],” Inkyfada, March 31, 2020, https://inkyfada.com/fr/2020/03/31/tunisie-Covid-19-depistage-massif/; “Coronavirus : Quels Sont Ces Tests Rapides Qu’on Va Commencer À Utiliser En Tunisie? [Coronavirus: What Are These Rapid Tests We Will Start Using in Tunisia?],” Tuniscope, April 20, 2020, https://www.tuniscope.com/article/200498/vie/conseils/tests-rapides-513812 [22]

“Djerba: Installation des équipements d’un laboratoire d’analyse du Covid-19 [Djerba: Installation of equipment for a Covid-19 analysis laboratory],” *Directinfo*, May 5, 2020, https://directinfo.webmanagercenter.com/2020/05/05/djerba-installation-des-equipements-dun-laboratoire-danalyse-du-covid-19/ [23]

“Ambassade d'Allemagne à Tunis [German Embassy in Tunis],” Ambassade d'Allemagne à Tunis, Facebook Post, May 4, 2020, https://www.facebook.com/allemagnediploTunis/posts/3100997163254577; “The State of Qatar continues to send urgent medical assistance to support efforts to combat the outbreak of the Coronavirus pandemic,” Qatar Fund for Development, April 30, 2020, https://qatarfund.org.qa/en/the-state-of-qatar-continues-to-send-urgent-medical-assistance-to-support-efforts-to-combat-the-outbreak-of-the-coronavirus-pandemic/; “COVID-19: Chinese plane carrying medical supplies lands in Tunis,” *Tunis Africa Press Agency*, April 3, 2020, https://www.tap.info.tn/en/Portal-Politics/12524690-Covid-19-chinese; Sena Guler, “Turkey sends medical supplies to Tunisia amid outbreak,” *Anadolu Agency*, May 8, 2020, https://www.aa.com.tr/en/africa/turkey-sends-medical-supplies-to-tunisia-amid-outbreak/1833322 [24]

Mourad Belhaj, “Tunisie / Covid-19 : Aide de près d’un million de Dollars allouée par l’OMS [Tunisia / Covid-19: Aid of nearly one million dollars allocated by WHO],” *Anadolu Agency*, May 11, 2020, https://www.aa.com.tr/fr/afrique/tunisie-covid-19-aide-de-pr%C3%A8s-d-un-million-de-dollars-allou%C3%A9e-par-l-oms/1837195; “COVID-19: Huawei donates surgical masks, screening test kits and video conferencing,” *Agence Tunis Afrique Presse*, March 26, 2020, https://www.tap.info.tn/en/Portal-Economy/12492782-covid-19-huawei; “Covid-19 : Samsung Tunisie Fait Don De Matériel Médical Au Profit Du Ministère De La Santé [Covid-19: Samsung Tunisia Donates Medical Equipment For The Benefit Of The Ministry Of Health],” Tustex, April 27, 2020, https://www.tustex.com/economie-actualites-economiques/covid-19-samsung-tunisie-fait-don-de-materiel-medical-au-profit-du-ministere-de-la-sante [25]

“World Bank Makes US$35 Million Available to Support Tunisia Through Coronavirus (COVID-19) Crisis,” World Bank, Press Release, April 30, 2020, https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/30/world-bank-makes-us35-million-available-to-support-tunisia-through-coronavirus-Covid-19-crisis [26]

"لجنة الهبات والتبرعات بوزارة الصحة"، منشور على فيسبوك، 23 يونيو 2020، https://www.facebook.com/santetunisie.rns.tn/posts/3202791253093290 [27]

“COVID-19: Tunisia places orders with Russia for medical equipment,” *the North Africa Post*, May 4, 2020, https://northafricapost.com/40581-covid-19-tunisia-places-orders-with-russia-for-medical-equipment.html; Eya Jrad, “Tunisia Facing COVID-19: To Exceptional Circumstances, Exceptional Measures?” Arab Reform Initiative, Bawader, April 14, 2020, https://www.arab-reform.net/wp-content/uploads/pdf/Arab_Reform_Initiative_en_tunisia- [28]

facing-covid-19-to-exceptional-circumstances-exceptional-measures_10117.pdf?ver=ca0f4b5cb44eeb609fd69bc144d4f414

[29] "UAE sends aid plane to Tunisia in fight against COVID-19," ReliefWeb, https://reliefweb.int/report/tunisia/uae-sends-aid-plane-tunisia-fight-against-covid-19
تمّت زيارة الموقع في 7 ديسمبر 2020.

[30] Neha Bhatia, "Tunisia grapples with Covid-19 spike," Middle East Business Intelligence (MEED), November 5, 2020, https://www.meed.com/tunisia-grapples-with-covid-19-spike

[31] Coronavirus : la Tunisie a adressé des demandes pour l'acquisition de 5 millions de vaccins [Coronavirus: Tunisia has made requests for the acquisition of 5 million vaccines]," *L'Economiste Maghrébin*, November 30, 2020, https://www.leconomistemaghrebin.com/2020/11/30/coronavirus-tunisie-demande-acquisition-5-millions-vaccins/

[32] "COVID19," Sigma Conseil, March 26, 2020, http://www.sigma.tn/Fr/actualites_7_10_D85

[33] "Etude et résultats sur l'état du tunisien sous confinement réalisée en Avril 2020 [Study and results on the state of the Tunisian under confinement carried out in April 2020]," Sigma Conseil, April 6, 2020, http://www.sigma.tn/Fr/actualites_7_10_D86

[34] Covid-19 impact and responses: Tunisia," Fair Wear, May 1, 2020, https://www.fairwear.org/https:/api.fairwear.org/covid-19-dossier/worker-engagement-and-monitoring/country-specific-guidance/covid19-tunisia/

[35] Jonathon Fenton Harvey, "How Tunisia Won the Battle Against the Coronavirus," *Byline Times*, June 16, 2020, https://bylinetimes.com/2020/06/16/how-tunisia-won-the-battle-against-coronavirus/

[36] "Hundreds of impoverished Tunisians protest coronavirus lockdown, demanding sorely needed government support," *The New Arab*, March 31, 2020, https://english.alaraby.co.uk/english/news/2020/3/31/hundreds-of-tunisians-protest-coronavirus-lockdown-demanding-government-support

[37] Shaima al-Manei, "Tunisia: Protests over virus quarantine conditions," *Anadolu Agency*, April 22, 2020, https://www.aa.com.tr/en/africa/tunisia-protests-over-virus-quarantine-conditions/1814216

[38] https://allafrica.com/stories/202012100258.html; https://www.thepeninsulaqatar.com/article/06/12/2020/Tunisia-extends-night-time-curfew-until-end-of-year

[39] الرئيس التونسي هو رئيس الدولة وقائد القوات المسلّحة التونسية. أما رئيس الوزراء فهو رئيس الحكومة ويوجّه السلطة التنفيذية مع الرئيس وديوان رئيس الوزراء. وهو مسؤول تجاه رئيس الجمهورية والبرلمان وحزبه السياسي والناخبين عن سياسات السلطتين التنفيذية والتشريعية وأعمالهما.

[40] Data- Pop Alliance Database, "C-19 Global South Observatory: Tunisia," https://datapopalliance.org/covid19/c19globalsouthobservatory/tunisia/;
تمّت زيارة الموقع في 7 ديسمبر 2020.

Jrad, "Tunisia Facing COVID-19."

[41] Jrad, "Tunisia Facing COVID-19."

[42] يتألف مجلس الأمن القومي من رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ومدير المركز الوطني للاستخبارات وعدّة وزراء (الداخلية والدفاع والعدل والخارجية والمالية).

[43] Marwa Mouati and Andrew Blunt, "Local Crisis Committees in Tunisia: NDI's Partners Hold Key Roles in New Approaches to Crisis Response," National Democratic Institute, May 19, 2020, https://www.ndi.org/our-stories/local-crisis-committees-tunisia-ndi-s-partners-hold-key-roles-new-approaches-crisis

[44] Jasmine Foundation, "Special bulletin: the most important achievements and developments in the municipalities in the framework of prevention of the Corona virus in Tunisia," http://www.jasminefoundation.org/ar/?p=5064

[45] "Tunisia seeks help of doctors living abroad to fight Covid-19," Middle East Monitor (MEMO), November 4, 2020, https://www.middleeastmonitor.com/20201104-tunisia-seeks-help-of-doctors-living-abroad-to-fight-covid-19/

[46] "Innovation at the heart of the Covid-19 crisis in Tunisia [Innovation at the heart of the Covid-19 crisis in Tunisia]," Oxford Business Group, April 9, 2020, https://oxfordbusinessgroup.com/news/innovation-heart-covid-19-crisis-tunisia

[47] "Equipements médicaux tunisiens pour lutter le Covid-19 par TDS [Tunisian medical equipment to fight Covid-19 by TDS]," United Gulf Financial Services, https://www.ugfsnorthafrica.com.tn/2020/04/06/equipement-medicaux-tunisiens-pour-lutter-le-covid-19-par-tds/
تمّت زيارة الموقع في 27 مايو 2020.

[48] Pierre Desorgues, "La Tunisie se lance dans les nouvelles technologies pour contrer le coronavirus [Tunisia launches new technologies to counter coronavirus]," *TV5Monde*, May 14, 2020, https://information.tv5monde.com/afrique/la-tunisie-se-lance-dans-les-nouvelles-technologies-pour-contrer-le-coronavirus-358938

[49] "Covid-19 Tunisia," Facebook Page, https://bit.ly/3kc8kdB
تمّت زيارة الموقع في 7 يوليو 2020.
[50] "COVID 19," Sigma Conseil, http://www.sigma.tn/Fr/actualites_7_10_D85
تمّت زيارة الموقع في 9 يوليو 2020.
[51] Jrad, "Tunisia Facing COVID-19."
[52] "Etude et résultats sur l'état du tunisien sous confinement réalisée en Avril 2020 [Study and results on the state of the Tunisian under confinement carried out in April 2020]," Sigma Conseil, April 6, 2020, http://www.sigma.tn/Fr/actualites_7_10_D86
[53] Stephen Quillen, "Tunisia emerges healthy from six-week lockdown," Al-Monitor, May 10, 2020, https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/05/tunisia-measures-coronavirus-spread-italy-lockdown.html
[54] World Health Organization, "Tunisia: Health Systems Profile," 2013, https://applications.emro.who.int/docs/EMROPUB_2017_19695_EN.pdf
[55] World Bank Statistical Database, "Health, Nutrition and Population - Health," http://datatopics.worldbank.org/health/health
تمّت زيارة الموقع في 24 يونيو 2020.
[56] World Health Organization, "Tunisia: Health Systems Profile."
[57] "Tunisia," in *Women's Lives around the World: A Global Encyclopedia [4 volumes]*, ed. Susan Shaw, Nancy Barbour, Patti Duncan, Kryn Freehling-Burton, and Jane Nichols (ABC-CLIO, 2018), 346.
[58] Jrad, "Tunisia Facing COVID-19."
[59] Ihsan Mejdi, "Coronavirus reveals Tunisia's healthcare dilemma," *Anadolu Agency*, December 1, 2020, https://www.aa.com.tr/en/africa/coronavirus-reveals-tunisia-s-healthcare-dilemma/2061269
[60] Oxford Business Group "The Report: Tunisia 2017," 2017, 159, https://oxfordbusinessgroup.com/tunisia-2017
[61] "صندوق مجابهة الكورونا *1818#"، وزارة الصحّة، https://bit.ly/3e2GRbr
تمّت زيارة الموقع في 15 يونيو 2020.
[62] Tunisie: Covid-19, 254 million d'Euro pour Soutenir le Secteur de Tourisme [Tunisia: Covid-19, 254 million Euros to Support the Tourism Sector]," *Le360Afrique*, May 21, 2020, https://afrique.le360.ma/tunisie/economie/2020/05/21/30626-tunisie-covid-19-254-millions-deuros-pour-soutenir-le-secteur-du-tourisme-30626
[63] The World Bank, "Map of SME-Support Measures in Response to COVID-19 – Tunisia," [63] https://www.worldbank.org/en/data/interactive/2020/04/14/map-of-sme-support-measures-in-response-to-covid-19
تمّت زيارة الموقع في 7 يوليو 2020.
[64] "كلمة رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ".
[65] في الفترات العادية في تونس، لا يحق للمصانع التي تنتج بهدف التصدير بيع بضائعها في السوق المحلّية.
[66] "إجراءات للحد من تداعيات فيروس كورونا الاقتصادي والاجتماعية"، وزارة المالية، مارس 2020، http://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2020-03/com_coronavirus_01.pdf
[67] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), "COVID-19 Crisis response in MENA countries," http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/
تمّت زيارة الموقع في 8 يوليو 2020.
[68] Tarek Amara, "UPDATE 1-Tunisia secures $743 million loan from IMF to counter effects of coronavirus," *Reuters*, April 10, 2020, https://www.reuters.com/article/tunisia-ifm-loans/update-1-tunisia-secures-743-million-loan-from-imf-to-counter-effects-of-coronavirus-idUSL5N2BY23G
[69] "US$175 Million Budget Support for Tunisia to Mitigate the Economic Impact of Covid-19," World Bank, June 15, 2020, https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/06/15/world-bank-approves-us-175-million-budget-support-for-tunisia-to-mitigate-the-economic-impact-of-covid-19-and-hasten-recovery
[70] "إجراءات للحد من تداعيات فيروس كورونا الاقتصادي والاجتماعية".
[71] Bhatia, "Tunisia grapples with Covid-19 spike."
[72] "الاستراتيجية الوطنية للحجر الصحي الموجّه".
[73] تضم المهن الحرة المحامين وكتاب العدل والمهندسين والمهندسين المعماريين والأطباء وأطباء الأسنان والمحاسبين وغيرهم. تتطلب وظيفتهم عادة تدريباً خاصاً.
[74] Delmas, "Tunisie: «La pire récession depuis l'indépendance» [Tunisia: "the worst recession since independence]"; International Monetary Fund (IMF), "World Economic Outlook: Chapter 1 the Great Lockdown," April 2020, 85, https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

"كلمة رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ"، رئاسة الحكومة التونسية، منشور على فيسبوك، 25 يونيو 2020، https://www.facebook.com/213636118651883/posts/3713597325322394/

"دراسة: كورونا تعمق أزمة البطالة"، موزاييكfm، 17 يونيو 2020، https://bit.ly/2US2ROF

[75] Tunisie – Tourisme: Quelle est la place du tourisme dans l'économie nationale? [Tunisia - Tourism: What is the place of tourism in the national economy?]," Klynveld Peat Marwick Goerdeler (KPMG), November 28, 2019, https://home.kpmg/tn/fr/home/insights/2019/11/quelle-est-la-place-du-tourisme.html

[76] "Coronavirus may cause 400,000 travel-related job losses in Tunisia," *Middle East Eye*, April 15, 2020, https://www.middleeasteye.net/news/coronavirus-tunisia-job-losses-tourism-industry

[77] "Khaled Fakhfakh : Pas de saison touristique cette année [Khaled Fakhfakh: No tourist season this year]," *Mosaique FM*, June 13, 2020, https://www.mosaiquefm.net/fr/actualite-national-tunisie/755305/khaled-fakhfakh-pas-de-saison-touristique-cette-annee

[78] OECD, "COVID-19 Crisis response in MENA countries."